الدولة الفاشلة و تداعياتها على الأمن في المتوسط
الحالة الليبية نموذجا

أ/بوكليخة عائشة
جامعة الجزائر3

ملخص:

أصبح موضوع الدولة الفاشلة أحد القضايا الأمنية التي من شأنها تأثير على مجرى العلاقات الدولية، بسبب الانعكاسات التي تتركها على مستوى البيئتين الداخلية والخارجية، وما تحمله من ملفات خطيرة في طياتها كالهجرة غير الشرعية والإرهاب الدولي، وتعتبر الحالة الليبية مثال لفشل الدولة منذ الحراك السياسي الذي مس بعض دول جنوب المتوسط أواخر سنة 2010، وتأثير ذلك الفشل على الأمن والاستقرار داخل ليبيا وعلى المنطقة المتوسطية.

الكلمات المفتاحية: الدولة الفاشلة؛ ليبيا ؛المتوسط ؛الهجرة غير الشرعية؛ الإرهاب؛ الأمن في المتوسط.

Abstract:

Become a failed state, one of the Security issues that would impact on the course of international relations, because of the repercussions that impact on the level of interior and foreign environments, and its serious files in potential illegal migration and international terrorism, and the Libyan situation is an example of the failure of the state since the political movement which touched some southern Mediterranean countries at the end of the year 2010, and the impact that this failure of security and stability in Libya and the Mediterranean

.Keywords: failed state; Libya; Mediterranean; illegal immigration; terrorism; security in the Mediterranean

مقدمة:

شهدت العلاقات الدولية مند نهاية الحرب الباردة ظهور مجموعة من التغيرات والفواعل التي أثرت على الأمن والاستقرار في النظام الدولي، وهو ما برز مع ما اصطلح عليه بالدولة الفاشلة التي أظهرت قدرة كبيرة على هز استقرار العديد من الكيانات السياسية، وظهور مجموعة من الدول التي عجزت عن تلبية أدنى متطلبات البيئتين الداخلية والخارجية الأمر الذي أصبح يهدد بقاء الدولة في حد ذاتها.

وتعد منطقة المتوسط أحد الأقاليم الأكثر تأثرا بفشل الدولة لاسيما بعد الحراك السياسي الذي مس معظم الضفة الجنوبية للمتوسط مند سنة 2010، والذي كان من تداعياته بروز دولا فاشلة على غرار ليبيا سوريا اليمن...، نتيجة عجز بعض الدول العربية في التعاطي مع مطالب الحراك الذي قام في الأساس على عجز الدولة في القيام بوظيفتها التوزيعية والتنظيمية والاستجابية تجاه شعوبها.

تعتبر ليبيا مثال واضح عن فشل الدولة في منطقة المتوسط منذ الحراك السياسي،إذ أصبح الوضع الليبي الداخلي يتميز بانتشار العنف والانقسامات بين مختلف المكونات المجتمعية داخل ليبيا نتيجة غياب الدولة ومؤسساتها، وهو ما كان تأثيره واضح ليس على البيئة الداخلية فقط، وإنما على المحيط الإقليمي لاسيما المتوسطي عبر تنامي العديد من الظواهر العابرة للحدود كالإرهاب الدولي الهجرة غير شرعية انتشار السلاح...

وعليه الإشكالية التي يمكن طرحها إلى أي مدى يمكن أن يؤثر فشل الدولة في ليبيا على الأمن في منطقة المتوسط؟

كما تعتمد الدراسة على المحاور التالية:

–المحور الأول: الدولة الفاشلة المفهوم والأسباب.

–**المحور الثاني**: ليبيا دولة متوسطية فاشلة.

–المحور الثالث: تداعيات فشل الدولة الليبية على الأمن في المتوسط.

المحور الأول: الدولة الفاشلة المفهوم والأسباب.

يعد مصطلح الدولة الفاشلة أحد المفاهيم التي لم يتفق الباحثون والأكاديميين حول إعطاء تعريف موحد له، إذ تعود الاستخدامات الأولى لهذا المصطلح سنة 1993م عندما تم الإشارة إليه في مقال تم نشره في مجلة السياسة الخارجية الأمريكية، إذ تم فيه وصف الدول التي تعجز عن تقديم الخدمات لشعوبها بالفاشلة إلى جانب عدم قيامها بمسؤوليتها كعضو في الجماعة الدولية، ليدخل بعد ذلك مصطلح الدولة الفاشلة إلى الأجندة السياسية من قبل وكالة الاستخبارات الأمريكية سنة 1994 [1] عندما تم وصف الدول الفاشلة بأنها الفوضى الجديدة التي تهدد آمن الدول المتقدمة.

كما عرف مفهوم الدولة الفاشلة شيوعا كبيرا من قبل الساسة والأكاديميين عقب أحداث 11 سبتمبر 2001،[2] والتي استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما تناولته الوثيقة الإستراتيجية للأمن القومي الأمريكي لسنة 2002، والوثيقة الإستراتيجية لأمن الاتحاد الأوروبي لسنة 2003 على أن الدول الفاشلة تعد خطر على أمن مواطنيها و كذلك تهديدا لمحيطها الإقليمي والدولي ككل،كما اعتبرت الوثيقة الأمنية الأمريكية أن دولة أفغانستان فاشلة باعتبارها مركز لإيواء الإرهابيين والمخربين.

لتعود بعد ذلك دائرة الدول الفاشلة إلى الرواج منذ الحراك السياسي الذي مس المنطقة العربية أواخر سنة 2010، إذ أصبحت الدول تنهار واحدة تلو الأخرى بداية من تونس مصر ليبيا سوريا اليمن لتقبع دول الحراك في خانة الفشل، كما أضحت ملاذ لمختلف التنظيمات الإرهابية كتنظيم الدولة الإسلامية وسوق لانتشار الأسلحة ومقر للعنف على المستوى الداخلي، وبؤرة لتصدير مختلف التهديدات اللاتماثلية، إذ

ارتفعت مثلا مستويات الهجرة بين سنتي 2015/2011 من 18 ألف مهاجر إلى ما يفوق مليون مهاجر، بإضافة إلى ارتفاع معدلات العنف وظاهرة الإرهاب.

تعتبر الدول الفاشلة دولا مريضة على حسب تعبير هيلمان راتنر،[3] وذلك نتيجة لارتفاع عدد الأزمات التي تحول دون قيام الدولة بوظائفها على أكمل وجه وتتمثل هذه الأزمات كما جاء بها لوسيان باي في "أزمة الشرعية، أزمة التغلغل، أزمة الهوية، أزمة المشاركة السياسية، أزمة الاستقرار، أزمة تنظيم السلطة،[4] إذ اجتمع ثلاث من هذه الأزمات فقط تعد الدولة في دائرة الفشل، لأنه يعني فقدان الدولة لسلطانها وقدراتها داخليا وخارجيا ما يجعل وجود الدولة قائما صوريا.

1– تعريف الدولة الفاشلة.

على الرغم من عدم وجود اتفاق حول تعريف دقيق لمصطلح الدولة الفاشلة، إلا أن هناك جملة من التعاريف التي تناولت مفهوم الدولة الفاشلة نذكر منها على سبيل مثال:

– تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: "بأن الدول الهشة تلك التي تفتقر فيها هياكل الدولة إلى الإدارة والقدرة السياسية اللازمة للحد من الفقر وتحقيق التنمية وحماية أمن سكانها وحقوقهم الإنسانية كما أنها الدول غير قادرة على تلبية تطلعات مواطنها أو التعامل مع التغيرات في التطلعات والقدرات من خلال العملية السياسية".

– تعريف حافظ النويني: "هي الدول التي تتميز بطابع استمرارية العنف وتوجيهه ضد النظام القائم بحيث يكون عرضة وهدفه الأساسي تحقيق مطالب سياسية وجغرافية كالمطالبة باستقلال مثلا ذلك هو العنف الذي تعرف به الدولة الفاشلة ويظهر فشل الدولة القومية."[5]

–قاموس بنغوين للعلاقات الدولية: "الدول التي حدث فيها انهيار للقانون والنظام والخدمات الأساسية في دول متعددة الإثنيات وتقترن هذه الظاهرة بصراع طائفي مرير وقومية إثنية عنيفة وروح عسكرية وربما صراع إقليمي مستوطن".

–وكالات العمل الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة:"دول غير راغبة أو عاجزة عن الالتزام بالمواصفات المقبولة ومسؤوليات السيطرة السيادية لإقليمها الذي قد يؤدي إلى تدهور اقتصادي حاد واضطراب سياسي يهدد الاستقرار الداخلي والإقليمي".(6)

– ويليام آلسون William Alison "الدولة الفاشلة هي الدولة التي تواجه مشاكل حقيقية تعرض وحدتها و بقاءها و استمرارها للخطر".

– رولاند زيمرمان Ronald Zimmerman: "هي الدولة التي تمتلك قوة أو سلطة شرعية على إقليمها وهي الدولة التي لا تستطيع القيام بوظائفها الأساسية والشرعية وخاصة احترام حقوق الإنسان".(7)

وانطلاقا من هذه التعاريف نجد أن الدولة الفاشلة تتميز بثلاث معايير أو خصائص أساسية:

– فقدان الشرعية: تفقد الدولة قدرتها الداخلية والخارجية نسبيا نتيجة لغياب الديمقراطية في الحكم والتداول على السلطة، بإضافة إلى تعاظم دور الجيش في السياسة وقمع المعارضة بمختلف أطيافها السياسية والاجتماعية، إلى جانب سيطرة الحكومة على وسائل الإعلام وتوجيهها طبقا لمصالحها، وكذلك غياب الحريات المدنية والسياسية ما يؤدي إلى عزل الدولة وفقدانها الشرعية على المستوى الدولي، بفعل انتهاك أبجديات السياسة الدولية كاحترام حقوق الإنسان وتوفير الحماية الأمن الإنساني لمواطنيها.

– **فشل الخدمة:** تفشل السلطة في توفير وضمان كافة الخدمات الأساسية لشعبها "الصحة، النقل، التعليم، المياه الصرفي الصحي، الأمن، القضاء على الفقر"، بمعنى عجز السلطة عن توفير الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لسكانها.

– فشل السلطة في بسط سيطرتها على كافة إقليم الدولة وحماية مواطنيها من العنف بمختلف أشكالها.

2–أسباب فشل الدولة.

ترجع أسباب الفشل الذي تعيشه معظم دول العالم لاسيما الثالث إلى مجموعة من العوامل والظروف، والتي تعد متغيرات أساسية في تفسير العجز الذي سيطر على أغلب الدول المتخلفة منذ الستينات القرن الماضي،وتنحصر هذه الأسباب بين ما هو داخلي يتعلق بالبيئة الداخلية، ومنها ما يرجع لتفاعلات البيئة الدولية.

أولا: الأسباب الداخلية.

– **الأسباب السياسية:** واجهت الدول النامية منذ الاستقلال عدة مشاكل لاسيما ما تعلق ببناء الدولة وإحداث التنمية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، وهو ما لا تستطع الدول النامية تحقيقه بفعل عاملين الأول: يتمثل في نقص خبرة هذه الدول ديمقراطيا فهي دول فتية حديثة من حيث الممارسة السياسية، أما العامل فيتمثل في سوء إدارة الموارد بنوعيها المادي والمعنوية البشرية، كما وجدت الدول النامية بعد حصولها على الاستقلال أمام صراع ثاني إذ أصبحت حلبة للمواجهة ما جعل هذه الدول غير قادرة على مواجهة ومقاومة الوضع الدولي الجديد أي الحرب الباردة نتيجة الحرب الطويلة التي أخذتها ضد الاستعمار.

بإضافة إلى عدم قدرة الدول الفاشلة على إقامة دول وفق الأسس الديمقراطية، فمعظم الدول بعد نيلها الاستقلال تعرضت للانقلاب على السلطة وتولي نخب

عسكرية لا علاقة لها بالممارسة السياسية، كما حدث في مصر 1952 الجزائر1965 ليبيا 1969 سوريا اليمن...، ويعود الفشل كذلك في الدول المتخلفة إلى تركيز كافة الصلاحيات والسلطات في يد شخص واحد أو فئة قليلة تتولى الحكم، وهو ما برزت انعكاساته واضحة على المستوى المعيشي إذ أصبح المجتمع يتميز بانقسامات حادة تتمثل في وجود طبقتان غنية وفقيرة، كما أن هذا التركيز في السلطة انجر عنه عدة أزمات لاسيما أزمة التوزيع وأزمة التغلغل، إذ أصبحت جل دول العالم الثالث دول مناطقية فئوية نتيجة لقيام وتركيز السلطة في يد فئة لا تحترم قواعد اللعبة السياسية ولا الخصوصية السياسية والثقافية والجغرافية للعديد من الأقاليم على الرغم من أن هذا السبب يرجع في الأساس إلى الاستعمار الذي عمل على تكريسه مند البداية.

–الأسباب الاقتصادية: تعد دول العالم الثالث من أغنى الأقاليم في العالم لتوفرها على أنواع عديدة من الموارد الطبيعية على غرار النفط الفوسفات والذهب..الخ، إلا أن ذلك لم يمنعها من الوقوع في الفشل إذ أن هذه الوفرة صاحبها سوء التسيير والاستغلال الأمثل لهذه الثروات،بإضافة إلى التبعية لدول الاستعمارية التي لم تتخلى عن استغلال مستعمراتها واستنزاف ثرواتها، بحجة عدم امتلاكها التكنولوجيا والخبرة اللازمة لاستغلال مواردها،إلى جانب غياب سياسات اقتصادية ناجعة دون أن ننسى الدور الذي تلعبه الفئة الحاكمة واستيلائها على موارد الدولة لتكوين الثروة على حساب تقديم الخدمات والمنافع لشعب.

إذ أصبحت معظم الدول النامية فاشلة نتيجة اعتلاء سدة الحكم بغرض جمع ثروة وتكوين النفوذ لتحقيق أغراض شخصية، ما نتج عنه كل أنواع الفساد من الرشاوى والمحسوبية وهو ما تناولته معظم التقارير "إذ احتلت كل من المغرب والجزائر ومصر المرتبة 88 من مجموع 168 دولة، أما تونس فجاءت في المرتبة 76، في حين جاءت

سوريا في المرتبة 154، أما لبنان فقد احتلت المركز 123، في حين احتلت ليبيا المركز 161"، إلى جانب غياب الأداء الفعال و جودة التسيير والنزاهة في العمل.(8)

–الأسباب التاريخية يعد الاستعمار أحد أسباب تخلف الدول النامية، بسبب الميراث الذي تركه من دول منهارة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، فالاستعمار لعب دور في تفكيك هذه الدول عبر رسم حدود لا تحترم الخصوصية لدول عرقيا ودينيا، كما أن الاستعمار طوال فترة تواجده في المستعمرات عمل على نهب واستنزاف ثروات هذه الدول، وتكريس الجهل وتغييب كافة آليات الممارسة الديمقراطية نية منه بقاء هذه الدول تابعة له ومتخلفة لا تحقق الرفاه لشعوبها.

الأسباب الطبيعية: نجد أن معظم الدول الفاشلة تقع جغرافيا في مناطق تعاني من التصحر، ونقص الموارد المائية لاسيما الدول الإفريقية التي أغلب دولها تعاني من الجفاف، المجاعة، الأمراض، الأوبئة على غرار الصومال سيراليون ليبريا...، فثلث الدول الفقيرة توجد في إفريقيا الأمر الذي انعكس على تحقيق التنمية في هذه الدول، وتوفير الحاجات لمواطنيها من "الماء الصرف الصحي غداء.."، بإضافة إلى ذلك تتحمل هذه الدول ضريبة التلوث الذي تسببه الدول الصناعية المتقدمة، ويأتي بآثاره على الدول المتخلفة عبر الاحتباس الحراري، فهي طبيعيا تعاني من ندرة التساقط والذي زاد من حدته ظاهرة التلوث.

ثانيا: الأسباب الخارجية لفشل الدول.

شهد النظام الدولي منذ نهاية الثمانيات وبداية التسعينات عدة تغيرات جديدة، والتي مست مختلف الأنساق السياسية والاقتصادية والثقافية وحتى العسكرية، والتي كان أثرها واضح على مختلف الكيانات والوحدات السياسية على غرار دول العالم الثالث،وجملة هذه التغيرات نجملها في التالي:

–نهاية الحرب الباردة: كان لنهاية الحرب الباردة والتي انتهت بانهيار جدار برلين مجموعة من النتائج، والتي كان أبرزها بروز أحادية قطبية أي سقوط المنافس الأول للولايات المتحدة الأمريكية أي الإتحاد السوفيتي، إذ أصبحت هذه الأخيرة قطب مسيطر على النظام الدولي في شتى المجالات[9]، وهو ما عبر عنه شرلز كروثامر Krauthammer الذي يرى أن عالم ما بعد الحرب الباردة ليس عالما متعدد الأقطاب بل عالم القطب الواحد، فإن مركز القوة العالمية هي القوى العظمى التي لا تواجه أي تحدي وهي الولايات المتحدة الأمريكية.[10]

في ظل نظام دولي قائم على الأحادية القطبية وجدت أغلب الدول المتخلفة نفسها في قبضة هذا القطب، وضرورة الانصياع لسياساته أو الدخول في حرب معه وهذه الدول غير قادرة على المواجهة، إذ أن الولايات المتحدة أصبحت صاحبة السيادة في اتخاذ القرارات وفق ما يخدم مصالحها وإملاء شروطها وسياستها على باقي الدول، لتجد الدول المتخلفة نفسها غير قادرة على التكيف مع هذه السياسات على غرار العراق السودان سوريا أفغانستان التي وجدت نفسها ضمن إستراتجية الولايات المتحدة، باعتبارها دولا فاشلة ومارقة تهدد السياسة والآمن الأمريكي، وبعبارة أخرى إما معي في سياستي أو ضدي أحاربك بكل الوسائل.

–العولمة و تداعياتها: العولمة كظاهرة بدأ شيوعها في نهاية الثمانيات، إذ تعد العولمة تلك العملية التاريخية كنتيجة لإبداعات الإنسان والتطور التكنولوجي، كما تمثل زيادة التكامل الاقتصادي بين الدول من خلال التجارة وتدفق رؤوس الأموال والقوى العاملة والمعلومات عبر الحدود[11]، وما يهمنا من العولمة بدرجة كبيرة العولمة السياسية والتي هي تلك نتيجة حتمية وطبيعية للعولمة الاقتصادية، إذ أن الهدف منها التدخل في الشؤون الداخلية لدول وفرض الهيمنة عليها، والتدخل في شؤونها السياسية على أرضها ومقدراتها فالاقتصاد والعولمة هما جزء من الهيمنة على الدولة.[12]

الدولة طبقا للعولمة السياسية تصبح مجال مفتوح أمام النظام الدولي، وذلك نتيجة لزوال الحدود والسيادة التي أصبحت مخترقة غير مقدسة كما كانت سابقا، إذ أعطت العولمة للدول الكبرى الحق التدخل في الشؤون الداخلية لدول الأخرى تحت ما يسمى بمسؤولية الحماية وتطبيق الديمقراطية، وهو ما جعل من الدول الفاشلة مكان خصب لمختلف التدخلات الخارجية نتيجة عجز هذه الدول في تحقيق الديمقراطيةّ، بمختلف أشكالها السياسية والاقتصادية الاجتماعية، وهو ما عرض هذه الدول لتدخلات الأجنبية كاحتلال العراق سنة 2003، وأفغانستان 2001.

فالدولة في إطار العولمة لم تعد محصنة من التدخل الأجنبي، وإنما كيان مفتوح على مختلف الفواعل والتفاعلات في النظام الدولي،كما أن الدولة لم تعد الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، إنما فاعل إلى جانب عدة فواعل أخرى.

– **التكتلات الاقتصادية:** عقب الحرب الباردة أصبح الاهتمام في العلاقات الدولية متجه نحو التركيز على العامل الاقتصادي، عبر إقامة التكتلات الاقتصادية والتي جاءت بمثابة السلاح المضاد لآثار العولمة، ومواجهة مشكلة التكامل الكوني الذي تدفع إليه العولمة،[13] فالدول أصبحت تبحث عن إطار جديد لتحقيق مصالحها ومصالح شعوبها، فوجدت من إقامة التكتلات الاقتصادية الحل، فالعديد من الدول في النظام الدولي دخلت في عمليات تكامل كالاتحاد الأوروبي، إتحاد المغرب العربي، الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا،مجموعة دول جنوب شرق أسيا...، إن التكامل في الحقيقة يقوم على الاعتماد المتبادل والمصلحة المشتركة وتقسيم العمل الإقليمي في شتى المجالات، وهو ما لم تنجح فيه الدول النامية التي دخلت في تكتلات أغراضها سياسية وليس الاقتصادية تخدم التكتل وإنما تعد عائق في ازدهاره.

الاعتماد المتبادل الذي أفرزته العولمة والذي يمثل جوهر العملية التكاملية نتج عنه آثار تبادلية تنتج من روابط بين الدول المختلفة،كما أن الاعتماد المتبادل لا يحقق

منافع وتفاعلات متساوية لكل الأطراف،[14] وهو الأمر الذي وقعت فيه معظم الدول المتخلفة التي كانت ضحية للعولمة، والاعتماد المتبادل والتقسيم الدولي للعمل الذي لم يكن عادلا مع هذه الدول، والتي لم تستطع التأقلم مع متطلبات البيئة الخارجية من جهة ومتطلبات البيئة الداخلية من جهة أخرى.

– ظهور دول جديدة وفواعل جديدة: عرفت نهاية الحرب الباردة تفكك الإتحاد السوفيتي إلى مجموعة من الدول، والتي شملت معظم أوروبا الشرقية التي تتميز دولها بالفقر والتخلف، والتي تتطلب إعادة الهيكلة في البنا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لأن هذه الدول لم ترث إلا التخلف عن الإتحاد السوفيتي.[15]

كما نتج كذلك عن انتهاء الحرب الباردة ظهور فواعل جديدة غير الدولة كشركات المتعددة الجنسيات، والمنظمات غير الحكومية في مختلف المجالات لاسيما مجال حقوق الإنسان والبيئة، وظهور تنظيمات وجماعات تهدد بقاء الدولة والأفراد كتنظيم القاعدة مثلا.

– تأكيد الفجوة بين الشمال المتقدم و الجنوب المتخلف: نجح العالم المتقدم في تكريس الفجوة مع العالم المتخلف، وذلك بعد تقنينها رسميا إثر التوقيع على الاتفاقية الجات في 1994 المؤسسة لمنظمة التجارة العالمية، والأخذ من مبدأ الشمال لنظام الاقتصادي الرأسمالي محور التبادلات التجارية والاقتصادية والسياسية[16]، وهو ما ورد في نصوص الاتفاقية التي جاءت لخدمة مصالح الدول المتقدمة في المجال الصناعي والزراعي، ولم تعطي أي أهمية للموارد الأولية التي تعد محور اقتصاديات الدول النامية، وفي ظل هذه الاتفاقية أصبحت الدول النامية ملزمة بقبول الشروط الاقتصادية والسياسية التي تفرضها عليها دول الشمال، عبر عدة آليات لاسيما المؤسسات المالية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتي عملت على تكريس مبدأ التفاوت "شمال

متقدم/جنوب متخلف"،"شمال منتج/جنوب مستهلك"، إذ أصبح النظام الدولي في ظل هذه التقسيمات مبني على ثنائيات مضادة وليس متساوية.

– **بروز قضايا دولية جديدة:** شهدت العلاقات الدولية منذ التسعينات من القرن الماضي ظهور مجموعة من المتغيرات والقضايا التي أثرت على مجريات السياسة الدولية، فلم يعد الحديث عن صراع الحرب الباردة أو سباق التسلح،[17] إذ أصبح العالم يهتم بقضايا جديدة بعد أن تم التفطن لأهميتها بالنسبة لمصير الإنسانية على غرار قضية الحفاظ على البيئة، ومكافحة التلوث التي أصبحت جوهر مختلف اللقاءات السياسية، إذ تم عقد العديد من المؤتمرات حول البيئة و التغير المناخي "كقمة ريو دي جانيرو 1992 قمة كيوتو 1997 قمة باريس2015".

كما أخذت قضية الأمن الحيز الأكثر في الدراسات الأكاديمية نظرا لعدم اقتصار الأمن على جانب معين، وإنما لاحتوائه على أبعاد عدة، ويرجع الفضل هنا لأبحاث التي قدمها باري بوزان في مجال الدراسات الأمنية.[18]

يعرف الأمن بصفة عامة على: "أنه غياب مسببات الخوف والقلق وهو شعور الأفراد بالثقة والأمان"، والأمن انطلاقا من هذا التعريف يعد غاية يسعى الفرد لتحقيقها من أجل ضمان بقاءه واستمراره، وقد أخد الأمن الإنساني حلقة واسعة نظرا لارتباطه بعدة أبعاد، وهو ما تم الإشارة إليه في التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1994م الذي مثل إطار قانوني ومؤسساتي لأهمية أمن الفرد، وفي قمة التنمية الاجتماعية في مارس1995 تم التأكد من أن إهمال أمن البشر أضحى يهدد استقرار العديد من الدول، وأن خروج الدول من حالة للاستقرار لا يكون بالسلاح، وإنما بتحقيق التنمية وتلبية الاحتياجات الأساسية للبشر.[19]

أضحى الأمن البشري مفهوم عالمي يخص كافة الإنسانية، وعندما يحصل تهديدا أو تعدي لأمن في منطقة معينة، فإنه يحق لدول الأخرى التدخل تحت مسمى حماية

حقوق الإنسان وما يهدد الأمن الإنساني بدرجة أكبر الحروب الأهلية والفقر والعنف.

وفي إطار الأمن الإنساني وضرورة حمايته وتحقيقه ظهرت قضية مسؤولية الحماية التي أقرتها الأمم المتحدة في 2005، وذلك على إثر خلفيات أحداث يوغسلافيا، رواندا، الكونغو، صومال نتيجة لعجز هذه الدول في حماية مواطنيها من العنف الممارس ضد السكان،[20] فالدولة هنا لم تعد محصنة بمبدأ السيادة، ففشلها في حماية مواطنيها من العنف بجعلها أمام التدخل الأجنبي، بهدف حماية المواطنين ونشر قيم الديمقراطية وتوفير الاستقرار واحترام حقوق الإنسان، وهو ما تنادي به أغلب الدول الكبرى على غرار الولايات المتحدة، إذ تناولت في الوثيقة الإستراتجية لأمن القومي لسنة 2002 أن ما يهدد آمنها هو الدول الفاشلة التي تعتبر مقبرة لحقوق الإنسان وملاذ غير آمن لسكانها، وهي ترى أن من واجب الولايات المتحدة الأمريكية التدخل لحماية وانقاد مواطني هذه الدول تحت مظلة مسؤولية الحماية، ومساعدة هذه الدول على نشر السلم والأمن وتحقيق القيم الديمقراطية.

المحور الثاني: ليبيا دولة متوسطية فاشلة.

تعد ليبيا منذ الحراك السياسي سنة 2011 دولة فاشلة وذلك راجع لعدة أسباب منها ما هو داخلي ومنها الأسباب الخارجية.

1- أسباب فشل الدولة في ليبيا.

يمكن تصنيف أسباب فشل الدولة في ليبيا إلى متغيرين أساسين:

أولا: متغيرات البيئة الداخلية: أدى سقوط نظام معمر القذافي في ليبيا إلى دخول الدولة في دائرة الفشل، وهو ما ترجمته مختلف مظاهر الحياة في ليبيا، إذ ترجع أسباب الفشل إلى النقاط التالية:

–الأسباب السياسية:

– وراثة دولة دون دولة نتيجة غياب الأطر والمؤسسات[21]، عمل النظام السابق طيلة 42 سنة من الحكم على جعل ليبيا قائمة دون مؤسسات فعلية تقود زمام السلطة، فالرئيس القذافي هو المشرع والقاضي والعسكري....، كما كرس نظام قائم على غياب التفاعلات السياسية من الأحزاب و مؤسسات المجتمع المدني وغيرها.

– غياب النخبة والكفاءة السياسية التي لها القدرة على قيادة الدولة في مثل هذه الظروف،[22] إذ سعى النظام السابق على تكريس مجتمع ليبي بدائي تنعدم فيه مقومات النشاط السياسي، وهو ما يلاحظ على أول عملية انتخابية خاضتها البلاد بعد القذافي، فالمواطن الليبي لم يمارس حقه في التصويت مند أكثر من نصف قرن، إذ تميزت الانتخابات بالتصويت على أساس جغرافي قبلي طافي وليس على أساس المشاريع ومستقبل الدولة، إذ عاد الحكم لفئات لا علاقة لها بالممارسة السياسية "طرابلس منطقة تحكمها فجر ليبيا بقيادة المؤتمر الوطني، وطبرق عاصمة للحكومة المعترف بها".[23]

– فشل النخبة السياسية التي تولت زمام السلطة في إدارة شؤون البلاد، وتولي الجماعات المسلحة عملها كحفظ الأمن والاستقرار نتيجة تمتع هذه الأخيرة بالقوة والنفوذ المالي والسياسي، بإضافة إلى غياب الحنكة السياسية وكاريزما القيادة التي من شأنها تسيير مؤسسات الدولة دون الحاجة للنفوذ السياسي ولا حتى الجماعات المسلحة.

– الانقسام الحاد والتفرقة التي طغت على النخبة السياسية حول قيادة ليبيا منذ سقوط القذافي، وظهور النعرات ما كان له تأثير في الحفاظ على مبدأ التغيير الإيجابي الذي قام على أساسه الحراك، إذ ظهرت الانقسامات داخل النخبة السياسية بشكل واضح "الإسلاميين اللبراليين الثوار الأزلام".

– سياسة الإقصاء التي تم فرضها بمقتضى قانون العزل السياسي لسنة 2013، يعد من أهم الأسباب وراء فشل الدولة في ليبيا، إذ أنه لا يمكن بناء دولة ليبية وفق الأسس الديمقراطية تتخذ من الإقصاء عامل مهم لبناء الدولة، فقانون العزل السياسي أقصى أكثر من نصف مليون ليبي من حق الممارسة السياسية، وهنا لو عند النخبة السياسية الفطنة لكان من الأفضل محاكمتهم بدل من العزل باعتبارهم جزء من المجتمع الليبي.

–الأسباب الأمنية:

– سقوط ليبيا بعد القذافي في دوامة العنف والفوضى التي تم التشريع لها من قبل المجلس الوطني الانتقالي الذي فوض مهمة حفظ الأمن وحماية المواطنين ومؤسسات الدولة إلى المليشيات، وذلك بعد أن تم تنظيمها في إطار المجالس العسكرية التي حملت مسؤولية توفير الأمن لما يسمى باللجنة الأمنية، وهو الأمر الذي شرع لوجود قوات موالية لقوات النظامية، إذ ارتفع عدد المسلحين من 300 مسلح إلى 300000 ألف مسلح خلال ثلاث سنوات فقط.[24]

– عجز الحكومة الجديدة عن جمع السلاح المنتشر والحد من انتشاره داخل المجتمع، وذلك على الرغم من القرارات والقوانين التي تم تشريعها بخصوص جمع السلاح وكذلك سياسة التحفيز التي تم إتباعها،إلا أن التقديرات تشير إلى وجود 22 مليون قطعة سلاح منتشرة في الشارع الليبي.

– كثرة الجماعات المسلحة "الزنتان مصراتة درع ليبيا" واختلافها حول المصالح ومناطق النفوذ، ما أدى إلى نشوب الحرب الأهلية بين هذه الجماعات.

– غياب مؤسسات الدولة من الجيش والشرطة التي تحتكر قوة الإكراه المادي، لفرض النظام ومنع العنف والفوضى.

– تـدخل الجماعـات المسـلحة في العمـل السياسـي، وفـرض نفسـها علـى النخبـة السياسية لتمرير أهدافها، كفرض قانون العزل السياسي بعد أن تم اقتحام مبنى المؤتمر الوطني، وإجبار المشرعين على استصداره في مايو 2013، اختطاف رئيس الوزراء واحتجازه لمدة 9 ساعات في أكتوبر من نفس السنة.(25)

– الأسباب الاقتصادية والاجتماعية:

– تعتبر ليبيا من أغنى دول العالم بالموارد النفطية باحتياطي يبلغ 47 برميل، تتمركز جل الحقول النفطية في المناطق الشرقية والجنوبية لليبيا، وهو ما جعل ليبيا حلقة لصراع بين مختلف مكونات المجتمع الليبي، بسبب غياب التوزيع العادل لثروة الذي كرس في عهد القذافي، إلى جانب سيطرة الجماعات على حقول النفط وموانئ تصديره، ورغبة الأقاليم الغنية بالنفط في الانفصال وإقامة دولة مستقلة، سرت طرابلس برقة التي تعد من أغنى المدن بحقول النفط.(26)

– الانقسامات الحادة داخل المجتمع التي استمرت بعد سقوط نظام القذافي، والتي تعززت أكثر مع إصدار قانون العزل السياسي "أزلام النظام و الثوار".

– فقدان الاقتصاد الليبي لأكثر من 2 مليون عامل بسبب الحراك السياسي وهجرة العمال الأجانب العاملين في قطاع النفط، وكذلك بسبب قانون العزل السياسي الذي عزل أكثر من نصف مليون عامل في مختلف القطاعات،فليبيا في المرحلة الانتقالية بحاجة إلى إعادة بناء وتسيير المؤسسات الاقتصادية، فإقصاء نصف مليون عامل ترك فراغ كبير وأخذ معه الخبرة والكفاءة.

– تشبع المواطن الليبي بثقافة توزيع الثروة النفطية دون الحاجة للعمل التي غرسها النظام السابق، ما أدى لإنتاج مجتمع ليبي قائم على عائدات النفط، وليس على القيمة الإنتاجية للفرد ومساهمته في خلق الثروة.

ثانيا: متغيرات البيئة الخارجية.

يمكن حصر الأسباب الخارجية لفشل الدولة في ليبيا إلى عاملين:

العامل الأول: التدخل الأجنبي بقيادة حلف الناتو في مارس 2011 نتيجة القرار الأممي الرقم 1973، والذي كان تحت مظلة مسؤولية الحماية للمواطنين الليبيين، فالتدخل انتهى بمقتل القذافي دون أن يستمر الحلف في مساعدة الليبيين على إعادة بناء الدولة، وإنما انسحب وترك الدولة تدور في دوامة العنف والدمار ومشارف الحرب الأهلية، وهو الأمر الذي عبر عنه الرئيس الأمريكي باراك أوباما، "أن فشل التخطيط لما بعد التدخل في ليبيا والذي اعتبرته عملا صائبا هو الخطأ السياسي".[27]

كما أن التدخل الأجنبي لا يقتصر على تدخل حلف الناتو، وإنما تدخل القوى الإقليمية لاسيما مصر الإمارات قطر تركيا في دعم المعارضة وتسليحها للإطاحة بالقذافي، ودعم أطراف على حساب الأطراف الأخرى، وذلك في ظل غياب حكومة مركزية قادرة على فرض سيادتها داخل الإقليم، فبعد سقوط النظام التقليدي أصبحت ليبيا مركز للجماعات المسلحة ومكان لانتشار السلاح.

العامل الثاني: توقيف المسار الديمقراطي في مصر بعد أول انتخابات نزيهة في تاريخ مصر، والتي أسفرت عن فوز ممثل جماعة الإخوان المسلمين محمد مرسي رئيسا، ولكن بعد سنة من توليه الحكم تم تنحيته من قبل الجيش بقيادة عبد الفتاح السيسي الذي أصبح رئيسا فيما بعد، إذ قام هذا الأخير بعزل حزب جماعة الإخوان المسلمين من المشهد السياسي في مصر، وتصنيف الحزب ضمن الجماعات الإرهابية، الأمر الذي أربك الليبيين لاسيما التيار الإسلامي وجعلهم يقومون بعملية إستباقية من أجل تفادي ما حدث في مصر، واستصدار قانون العزل السياسي والسيطرة على السلاح والمال ما جعل ليبيا تقبع في دوامة العنف والفوضى.

2– مظاهر فشل الدولة في ليبيا.

يمكن إبراز مظاهر فشل الدولة في ليبيا عبر ثلاث عناصر وهي كالآتي:

أولا: فقدان الشرعية: أصبحت ليبيا منذ الحراك السياسي تقبع في خانة الدول الفاشلة، بسب فقدان النظام لأهم قدراته لاسيما القدرة التنظيمية، إذ لا تستطع النخبة السياسية بقيادة الحكومة المؤقتة أو بزعامة المؤتمر الوطني العام فرض النظام وسيادة القانون، وإنما على العكس أصبحت هذه النخبة لعبة في يد الميلشيات التي أصبحت الناهي الآمر في فرض النظام وتدخلها في العمل السياسي.

يعد قانون العزل السياسي لسنة 2013 إلى جانب توقيف تمديد المرحلة الانتقالية لسنة الأخرى،[28] والتي تم الإعلان عنها من قبل رئيس المؤتمر الوطني دليل واضح على فقدان النخبة السياسية لشرعيتها، والتدخل الصريح من الميليشيات في العمل السياسي، بإضافة إلى فشل النخبة في إعادة بناء المؤسسات القادرة على حفظ الأمن والنظام داخل الدولة، وكذلك عجزها التام في جمع السلاح المنتشر في الشارع، وهذا في ظل عجز الدولة على احتكار قوة الإكراه المادي الذي يعد أحد مصادر شرعيتها المادي و المعنوي.

أما فيما يتعلق بالقدرة التسييرية فقد عجزت الدولة في بسط سيطرتها على المؤسسات، الهياكل القاعدية، والمرافق الحيوية لاسيما المتعلقة بقطاع النفط، فليبيا قبل الحراك كانت تنتج ما يعادل 1،77 مليون برميل يوميا ليصل مع نهاية سنة 2013 إلى 250 ألف برميل ثم 600 ألف برميل مع بداية 2014،[29] ما أدى إلى انخفاض الإنتاج إلى أكثر من ثلثي قبل الحراك، بسبب فقدان الدولة لقدرتها على التنظيم والاستخراج، وتولي الميليشيات سلطة إدارة الإنتاج والتسيير في أهم القطاعات.

بإضافة لعدم قدرة الدولة الليبية لما بعد القذافي على سد الفراغ الذي تركه مغادرة 1،5 مليون عامل أجنبي في قطاع النفط، ولا تحفيز الليبيين أنفسهم على العمل في هذا القطاع الذي يتميز بانخفاض الأجور، يعد فقدان النظام السياسي الليبي لقدراته لاسيما التنظيمية والإستراتجية من أخطر علامات فشل الدولة، إذ أصبحت ليبيا تتميز بفقدان الشرعية، بسبب تدخل الجماعات المسلحة في العمل السياسي بالقوة إلى جانب ظهور المؤسسات الموالية لمؤسسات الدولة، كالميليشيات التي تولت مهمة حفظ الأمن بدلا من جهازي الجيش والشرطة.

ثانيا: فشل الخدمة: لم تعد ليبيا الجديدة بقيادة الحكومة الانتقالية قادرة على توفير الحاجات الأساسية للمواطن لاسيما الأمن الذي أصبح منعدم، بسبب انتشار العنف والفوضى بين مختلف الشرائح الاجتماعية، شهدت ليبيا مظاهر للعنف عبر سياسة التهجير القسري لمدن بأكملها، بسبب معارضتها للحراك كما حدث مع مدينة تاغوراء "تهجير 44 ألف شخص وقتل 1000 آخرين"،[30] ونفس الأمر وقع مع مدينة درنة التي بلغ فيها العنف ذروته وصل إلى حد ترك السكان لمنازلهم، ومنع المدينة من المشاركة في استفتاء على اللجنة الستين المنوطة بوضع الدستور يوم 20 فبراير 2014.[31]

كما أن العنف وصل إلى درجة إحياء الأحقاد القديمة ما بين القبائل العربية وقبائل التبو، بسبب صراع النفوذ والأرض[32]، والتي راح ضحيتها 150 شخص، كما تشير التقارير أن ليبيا منذ الحراك فقدت ما يعادل50 ألف شخص جراء عمليات العنف[33]، وهذا في ظل شيوع ظاهرة الاغتيالات التي طالت المجتمع –الليبي، والتي لم تستثني حتى الأجانب، "مقتل عبد السلام المسماري في 26 مايو 2013، وفريحة البركاوي في 17 تموز 2015، سلوى بوغياشي 25 مايو 2014 وهم ناشطون

حقوقيون"،[34] إلى جانب مقتل بريطاني ونيوزيلندية في 4 يناير 2014 واثنين من أقباط المصريين في أواخر 2012.[35]

كما أن العنف لا يقتصر على قتل الأشخاص فقط بل تعداه إلى التعذيب والخطف، "اغتيال النائب العام السابق المستشار عبد العزيز الحصادي يوم 10 فيفري 2014، اغتيال محمود فرح السرار الرائد في الدفاع الجوي، واختطاف نائب رئيس الاستخبارات مصطفى نوح عقب عودته من تركيا في 17 نوفمبر 2013"،[36] إذ يشير التقرير السنوي للمجلس الوطني للحريات وحقوق الإنسان في ليبيا لسنة 2013"، أن المجلس تلقى ما يعادل 560 شكوى منها 48 تتعلق بالاختفاء القسري، و 61 تتعلق بالتعذيب و 13 تتعلق بالخطف"، وذلك على لسان المدير التنفيذي وليد كعوان.[37]

عجزت الحكومة الليبية عن سد حاجات المواطن البسيطة كتسديد رواتب الموظفين أو القضاء على الفقر والبطالة اللذان ارتفع مقارنة بالنظام السابق، وذلك في ظل تراجع عائدات النفط واحتياطي النقد من 103 مليار دولار قبل الحراك إلى أقل من 50 مليار دولار سنة 2013، وهذا الانخفاض كان له تداعياته على المواطن الليبي الذي فقد العديد من الامتيازات.

ثالثا: فشل السلطة في بسط سلطتها على كافة الإقليم: أصبحت السلطة داخل ليبيا غير قادرة على بسط سيادتها على كافة إقليم الدولة أو التغلغل في عمق المجتمع الليبي، وهو ما يفسر ظهور أقاليم ذات سلطات مستقلة تحكمها ميليشيات "إقليم برقة،طرابلس بنغازي سرت"، كما وصلت أزمة تغلغل السلطة إلى الحدود الليبية ما دفع بعض دول الجوار لطلب التدخل الأجنبي لإنهاء العنف، وهو ما اتبعته النيجر بطلب فرنسا التدخل في جنوب ليبيا سنة 2014.[38]

أضحت ليبيا ملاذ آمن للجماعات المسلحة نتيجة غياب السلطة والرقابة على الحدود،وانتشار السلاح والجريمة ومواجهة الأزمات التي أنيطت مهمة حلها للجماعات المسلحة التي تفوق الدولة نفسها في التعداد والعتاد، كما أن السلطة الليبية لم تقتصر على فقدان قدرتها في التغلغل داخل الإقليم بل تعداه إلى فقدان القدرة على توزيع الموارد، وتسييرها بعد أن أصبحت تسير من قبل الجماعات المسلحة والقبائل دون الحكومة الليبية.

المحور الثالث: تداعيات فشل الدولة في ليبيا على منطقة المتوسط.

واجهت منطقة المتوسط مند سقوط نظام معمر القذافي ما يعرف بالدولة الليبية الفاشلة التي كانت تداعياتها خطيرة على المنطقة في مختلف المجالات لاسيما الأمنية والاقتصادية، كما عبر عنها خافير صولانا "إذ أصبحت ليبيا أحد التحديات الصعبة التي تواجه الإتحاد الأوروبي"،[39] ومن جملة تداعيات فشل الدولة في ليبيا ما يلي:

1– التداعيات الأمنية.

الهجرة غير شرعية: أصبحت منطقة المتوسط بعد سقوط ليبيا تقبع في خانة الدول الفاشلة نتيجة الحراك الذي مس البلاد في 17 فيبراير 2011 وعقب تدخل حلف الناتو، إذ أصبحت ليبيا مركز لتصدير الهجرة ونقطة عبور لمختلف المهاجرين، وهو ما كشفت عنه التقارير إذ أفادت الأمم المتحدة أن ما نسبته 30 ألف شخص يعبرون عبر ليبيا للهجرة، وفي حين صرحت إيطاليا أن 750 ألف مهاجر جاءت من ليبيا سنة 2013،[40] كما وصف جوزي مانويل باروزو أن نسبة 96 بالمائة من المهاجرين تأتي من ليبيا، بسبب العنف داخل الدولة وسيطرة الفصائل المتصارعة على السواحل والموانئ واستعمالها لعملية الهجرة تجارة مربحة لها.[41]

ارتفعت معدلات الهجرة بنسبة 250 بالمائة مقارنة بالسنوات السابقة للحراك العربي، وطبقا لتقرير الصادر عن منظمة الأوروبية لمراقبة الحدود "فرونتكس" فإن

النسبة الكبيرة من المهاجرة نحو أوروبا قادمة من سوريا ليبيا العراق اليمن مصر تونس المغرب، وأن أغلب السوريون الذين لهم نية الدخول إلى أوروبا يتواجدون على الأراضي الليبية بسبب الفوضى القائمة.(42)

الإرهاب الدولي: عرفت ظاهرة الإرهاب الدولي انتشارا واسع على مستوى العالم، تعد منطقة المتوسط أحد الأقاليم الأكثر عرضة لظاهرة الإرهاب لاسيما بعد الحراك، وتحول العديد من الكيانات السياسية إلى دولا فاشلة تأوي الإرهاب ومكان خصب لانتشار الأسلحة والجريمة، إذ شهدت دول الجوار الليبي عمليات إرهابية كثيرة نتيجة انتشار الأسلحة واحتضان ليبيا لأهم المعاقل الإرهابية إلى جانب القرب الجغرافي، وهو ما كانت تداعياته خطيرة على دول الجوار، إذ عرفت ليبيا ظهور عدة تنظيمات إرهابية على غرار درع ليبيا، مليشيات الزنتان، كتائب مصراتة، لواء شهداء17 فبراير، تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا ومصر "دالم" وتنظيم داعش،(43) كما أصبحت معقل خصب للمقاتلين الأجانب من أجل التدريب والقيام بأعمال إرهابية، وطبقا للمركز الليبي لدراسات الإرهاب فإن حوالي 10000 ألاف مقاتل أجنبي يوجد داخل الأراضي الليبية، ويمثل حوالي 70 بالمائة من مقاتلي داعش داخل ليبيا.(44)

الأمر الذي ساهم في تنامي التهديدات الإرهابية في منطقة المتوسط بعد أن أصبحت ليبيا مقر مختلف التنظيمات الإرهابية، وسوق لانتشار السلاح وملاذ لمختلف المقاتلين الأجانب، وهو ما عبر عنه العديد من القادة على غرار صلاح المرغني على أن الوضع في ليبيا سمح للجماعات الإرهابية لتحرك بحرية، وهو نفس الأمر الذي عبر عنه الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند إذا لم نفعل شيء حول ليبيا الإرهاب سينتشر في المنطقة بأسرها.(45)

بالفعل شهدت منطقة المتوسط العديد من الهجمات الإرهابية، فكانت البداية من الجوار الإقليمي بالتحديد في الجزائر سنة 2013 هجمات عين أميناس التي

خلفت الجزائر خسائر بشرية ومادية هزت الأمن والاقتصاد الجزائري، والهجمات الإرهابية في تونس على فندق "امبريال بلاس" في سوسة التي راح ضحيتها 38 سائح من جنسيات مختلفة، وكذا الهجوم الذي استهدف المتحف الوطني التونسي باردو والذي خلف 23 قتيل، وبعدها هجمات حافلة الأمن الرئاسي التي راح ضحيتها 12 من رجال الأمن،(46) كما شهدت أوروبا هجمات إرهابية مماثلة على غرار أحداث باريس 13 نوفمبر 2015 التي وقعت أيام قليلة قبل انعقاد قمة المناخ التي راح ضحيتها 120 شخص، وتلتها الهجمات في بروكسل والهجمات التي استهدفت مصر.

أما فشل الدولة في ليبيا لم يكن وقعه فقط على البيئة الداخلية التي شهدت هجمات إرهابية استهدفت السفارات ومقر الوزارات بل تعداه إلى البيئة الإقليمية التي أصبحت مهددة، وهو ما عبر عنه حمدي المنجي "أن الأزمة في ليبيا داخلية.... والمشكلة لتونس أن أمننا هو جزء من أمن ليبيا"، ونفس الأمر الذي حذر منه وزير الدفاع الفرنسي jean Yves le drain على أن ليبيا أصبحت مركز للجماعات الإرهابية وإمداد للأسلحة وتقديم الدعم الفني للجماعات المتمردة في شمال مالي.(47)

2– التداعيات الاقتصادية.

كان لفشل الدولة تأثير كبير على اقتصاديات دول المنطقة المتوسطية التي عرفت تراجع كبير لاسيما في تونس ومصر لاعتمادهما على قطاع السياحة بدرجة كبيرة، والذي تراجع بفعل الهجمات الإرهابية التي أصبحت تستهدف السياح وعمليات الاختطاف والقتل والتعذيب الممارس ضد الأجانب، عرف قطاع السياحة خسائر كبيرة بـ 103 مليون سائح سنويا في حين عرف الإنفاق ارتفاع بسبب موجة اللاجئين إذ وصل الإنفاق إلى 48،7 بليون دولار في المنطقة العربية وكان أكبر الخسائر في مصر تونس الأردن والمغرب.(48)

تعد تونس ومصر أكثر الدول تضررا وذلك لاعتمادها على قطاع السياحة، يمثل هذا الأخير 7 بالمائة من الناتج المحلي لتونس 11 بالمائة من الناتج المحلي لمصر،[49] فقطاع السياحة يوفر ما قيمته 10 بالمائة من القوة العاملة أي 350 ألف منصب شغل في تونس، أما مصر فإن 1 من 6 مصريين يعملون في قطاع السياحة[50]، وقد عرف قطاع السياحة في مصر وتونس تراجعا كبير يفوق 70 بالمائة، وذلك راجع بدرجة كبيرة للاعتداءات الإرهابية التي طالت الأجانب في كلا بلدين.

كما أن ليبيا كانت تعتبر أحد أهم مصادر الدخل لكل من تونس ومصر، إذ أن حوالي 95 ألف عامل تونسي والذين يساهمون بـ 0،6 بالمائة من الدخل التونسي، و1،5 مليون عامل مصري كانوا في ليبيا قبل الأزمة وبعد عودتهم لدولهم أصبحوا يشكلون عبئ بعد أن كانوا مركز لدخل، بفعل مطالبتهم بالعمل والسكن والصحة والتعليم لاسيما في مصر،[51] هذا من جهة إلى جانب انخفاض صادرات النفط الليبية إلى تونس بأسعار المدعومة من 1،5 برميل إلى 200 ألف برميل[52]، والذي أثر على الاقتصاد التونسي بدرجة كبيرة.

كما ارتفعت النفقات الأوروبية مند فشل الدولة في ليبيا لمكافحة ظاهرة الهجرة والجريمة المنظمة من 108 مليون يوروا سنة 2013 إلى 170 مليون يورو سنة 2015، وارتفعت نسبة البطالة في دول الإتحاد الأوروبي إلى 11 بالمائة سنة 2015 وهو ما دفع الدول الأوروبية إلى إيجاد حل لأزمة في ليبيا على غرار دول إيطاليا فرنسا اليونان قبرص... هي الأكثر تضررا من موجة المهاجرين.

الاستنتاجات.

نجد أن فشل الدولة في ليبيا كان له تداعيات كبيرة على منطقة المتوسط لاسيما على المستوى الأمني والاقتصادي، والذي عرف تضررا كبيرا نتيجة عجز السلطة

داخل ليبيا في التعامل مع الأوضاع الداخلية التي تتصف بانتشار العنف والفوضى، بسبب الحرب الأهلية والانقسامات على أساس جغرافي وقبلي التي تعيشها البلاد منذ ست سنوات، وهذا لا ينفي الدور الذي تلعبه البيئة الخارجية ممثلة في الغرب على جعل ليبيا دولة فاشلة خصوصا بعد تدخل حلف الناتو، فكان من نتائج هذا التدخل سقوط ليبيا في دوامة العنف، وتحمل البيئة الخارجية ضريبة الفشل عبر تهديدات الهجرة غير شرعية والإرهاب الدولي والجريمة المنظمة إلى جانب التكلفة الاقتصادية نتيجة ارتفاع موجة اللاجئين والمهاجرين.

كما أن فشل الدولة في ليبيا كان له تأثير كبير على الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط، وهو ما تترجمه موجات الهجرة المرتفعة التي فاقت مليون مهاجر، بإضافة إلى تنامي التنظيمات الإرهابية التي وجدت من ليبيا ملاذ خصب بسبب القرب الجغرافي من المصالح الغربية عبر البحر الأبيض المتوسط، وكذلك لسهولة تنفيذ التهديدات على الدول الغربية، إذ تعد ليبيا منفذ استراتجي نحو المتوسط وأي تأثير فيها يؤثر على باقي المنطقة لاسيما في ظل النظام الدولي الجديد القائم على العولمة التي لا تعترف بالحدود والسيادة وفي ظل فواعل جديدة تفوق الدولة قوة وجاهزية.

التهميش

[1]- José Manuel puresa,*three deconstructions*, peace building and failed states some theoretical notes, oficina de C E S, N256,p,2.

-[2] Jie peng ren ,*are You not failing the fallacy of failingstate conception of the developingworl*d ,Lancaster university,p,1.

-[3]Jose Manuel*, ibid*,p,3

[4]- إسماعيل بوقنور، التخلف السياسي في الدول العربية، دفاتر السياسة والقانون، العدد التاسع، جوان 2013، ص21.

[5]- حافظ النويني، أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا حالة الدولة الفاشلة نموذج مالي، المستقبل العربي، العدد 132د، ص32.

[6]- إسماعيل بوقنور، مرجع سابق الذكر، ص25

[7]– سميرة شرايطية، تأثير الدول الفاشلة على الاستقرار الأمني دراسة في العلاقة بين الفشل الدولاتي والتهديدات الأمنية الجديدة، مذكرة ماجستير: جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2010، ص58

[8]–مراد مراد، منظمة «الشفافية الدولية» تصدر مؤشرها لعام 2015: لبنان وسوريا والعراق وإيران وروسيا بين الأكثر فساداً، المستقبل، العدد 5622، كانون الثاني2016، ص11، من موقع:

http://www.almustaqbal.com/v4/article.aspx?Type=NP&ArticleID=691598

[9]– سمير باهي، تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية لدول المغاربية، ط1، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية ،2014، ص35.

10– المرجع نفسه، ص36.

11–أشرف غالب أبو صالحة،تأثير العولمة السياسية على الوطن العربي1991–2011،جامعة الشرق الأوسط،قسم العلوم السياسية،مذكرة ماجستير،2012،ص50.

12– المرجع نفسه ،ص77.

13– المرجع نفسه،ص42.

14– جوزيف ناي وجون دوناهيو، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، تعريب محمد شريف الطرح، ط1، السعودية: مكتبة العبيكان ،2002، ص117.

15– سمير باهي، مرجع سابق الذكر،ص41.

16– المرجع نفسه، ص43.

17– المرجع نفسه، ص45.

18– فراس عباس البياتي، الأمن البشري بين الحقيقة والزيف، العراق: د د ن، ص31.

19– محمد أحمد علي العدوي، الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان، مركز الإعلام الأمني، ص ص 5–6.

20– جاستن موريس، ليبيا وسوريا مبدأ مسؤولية الحماية وازدواجية المعايير، جريدة العرب، العدد 9431 7جانفي 2014، ص6.

--21-Frederic Wehrey,*Why Libya's transition to democracy failed*, The Washington Post,17 February2016,https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2016/02/17/why-libyas-transition-failed

22– يوسف شاكير، مرجع سابق الذكر، ص.

23– نسرين عامر، انتشار العنف في ليبيا، من موقع:http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-use-of-violence-in-libya

24– يوسف شاكير، مرجع سابق، ص63.

25-المرجع نفسه ،ص202.

26- أهم حقول النفط في ليبيا، جريدة الشرق الأوسط، العدد 12895،19 مارس 2014، من موقع:
http://archive.aawsat.com/details.asp?section=45&article=765280&issueno=12895#.VySKxjGXnMw

27- أوباما يقر بفشل الولايات المتحدة في ليبيا،ليبيا المستقبل، من موقع :
http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/93880

28-يوسف شاكير،مرجع سابق الذكر،ص 248.

29-المرجع نفسه،ص 244.

30-المرجع نفسه،ص 239.

31-المرجع نفسه،ص 242.

32-المرجع نفسه،237.

33--منظمة العفو الدولية،الربيع العربي بعد مرور خمس سنوات،من موقع:https://www.amnesty.org/ar/latest/campaigns/2016/01/arab-spring-five-years-on/

-34-Andrew Engel, *Libya as a failed stats causes consequence options*, The Washington Institute for Near East Policy,2014,p13.

35-يوسف شاكير، مرجع سابق الذكر،ص233.

36-مرجع نفسه،ص

37-المرجع نفسه،ص284.

38-المرجع نفسه،ص293.

-39- Andrew Engel,***ibid***,p,18

40-عادل القاضي،سفن الموت تقضي على الهجرة غير شرعية لشباب العرب،صحيفة التقرير،سبتمبر2014،من موقع:http://altagreer.ws/

41-أنور علي،الهجرة غير شرعية إلى أوروبا أجندة الأزمات و تداعياتها،جريدة القدس العربي،العدد الصادر يوم 26 جويلية2014،من موقع:http://www.alquds.co.uk/?p=198410

42-سميحة عبد الحليم،الهجرة غير شرعية الهروب نحو المجهول،أخبار مصر،جوان 2015،من موقع:http://www.egynews.net

43-صفاء عزب،تبعات الربيع العربي ميلشيات مسلحة و فوضى و دمار،جردة الشرق الأوسط ،العدد12971،يونيو2014،من موقع:http://aawsat.com/home/article/109511

44-تقديرات تشير إلى تزايد أعداد المقاتلين الأجانب في صفوف داعش داخل ليبيا،اليوم السابع،6جانفي2016،من موقع:http://m2.youm7.com/story/2016/1/6/

-45-Andrew Engel,*ibid*,p,16.

46-عبد الله عياش،إرهاب و نوبل و حب رئاسي أهم أحداث المنطقة المغاربية سنة2015،هبة بريس،من موقع : http://www.hibapress.com/details-60599.html

-47- Andrew Engel,ibid,p,18

48- دليل أبو غزالة،883بليون دولار خسائر المنطقة من الربيع العربي،جريدة الحياة،12ديسمبر2015،من موقع:http://www.alhayat.com/Articles/12808138/833-%D8%A8%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%AF%D9%

49- تحديات الاقتصادية في تونس و مصر بعد الربيع العربي،29أكتوبر2015،من موقع:https://arabic.rt.com/news/798566-%D9%

50- أحمد حلمي عبد اللطيف،اقتصاديات دول الربيع العربي الواقع و الأفاق،المجلة،29ديسمبر 2012،من موقع:

http://arb.majalla.com/2012/12/article55241203/%D8%A7%D9%82%D8%

-51- Andrew Engel,ibid,p,10

52-عمر كراسابان،تأثير اللاجئين الليبين دوي الطبقة المتوسطة على تونس، البنك الدولي،جانفي 2015،من موقع:http://blogs.worldbank.org/arabvoices/ar/libyans-in-tunisia